Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية
مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

22-28 حزيران/يونيو 2010 - العدد رقم (43)

العناوين الرئيسية:
- الدائرة الابتدائية ترفض تحديات دفاع بيمبا المتعلقة بمقبولية القضية وسوء استخدام الإجراءات، ص 2.

أبرز وقائع الأسبوع: مكتب المدعي العام يزور جورجيا مؤكداً عدم الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في سياق الصراع المسلح الذي وقع في آب/أغسطس 2008

22-24 حزيران/يونيو - في سياق تحقيقه الأولي، قام مكتب المدعي العام بزيارة إلى تبليسي، جورجيا. وكان الغرض الرئيسي من الزيارة هو جمع معلومات إضافية من السلطات الجورجية حول التحقيق الوطني القائم في مزاعم الجرائم المرتكبة في سياق الصراع المسلح في آب/أغسطس 2008 في أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. من المحتمل بأن يكون للمحكمة اختصاص بشأن جرائم المحكمة الجنائية الدولية التي يُزعم بأنها ارتُكبت في أراضي جورجيا، بما في ذلك التهجير القسري للمدنيين، وقتل قوات حفظ السلام ومهاجمة أهداف مدنية.

من لاهاي، قال المدعي العام مورينو أوكامبو: *"نظام روما الأساسي يتيقن من إنهاء الإفلات من العقاب"*. وأضاف قائلاً: *"تتحمل الدول المسؤولية الأولي عن التحقيق والمقاضاة؛ وتتدخل المحكمة فقط إذا لم يكن هناك أية إجراءات وطنية حقيقية"*.

تلقي وفد مكتب المدعي العام بقيادة رئيس قسم تحليل الأوضاع، إمريك روجير، إحاطة شاملة بشأن التحقيق الوطني الذي يقوم به رئيس الإدعاء العام في جورجيا وفريقه، واجتمع مع وزير الدولة لإعادة الاندماج ورئيس المحكمة العليا ومسؤولين كبار آخرين من وزارتي العدل والشؤون الخارجية والدفاع. والتقى الوفد أيضا مع المنظمات غير الحكومية الجورجية وممثلي الاتحاد الأوروبي.

وقد قال المدعي العام: *"إننا نقدر التعاون من السلطات الجورجية، إنه إلزامي بأن يتم التحقيق بشأن الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم الخطيرة"*.

إميريك روجير (يمين)، مع رئيس المحكمة العليا قسطنطين كوبلاشفيلي

I- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 6 ملفات في القضايا المختلفة كما قام بثلاث مهمات إلى ثلاث دول.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو وبوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتانغا وماثيو نغودجولو تشوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتانغا ونغودجولو تشوي. ولا يزال وبوسكو نتاغاندا طليقاً. في أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو.

1-2- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدَّعَى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1500 شخص، واختطف أكثر من 2250 شخص، وشرد ما

يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

1- 3- الحالة في دارفور – السودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة إلى المحكمة في آذار/مارس 2005. وباشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في حزيران/يونيو 2005. وقد صدرت ثلاث مذكرات قبض، ضد أحمد هارون وعلي كوشيب وعمر البشير، ولم يُبت بعد فيها. وصدرت أيضا ثلاثة أوامر بالحضور ضد بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. وفي 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثُلَ أبو قردة طوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح له بمغادرة هولندا. وفي 19-30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً يبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان مع المحكمة" في القضية ضد هارون وكوشيب. في 17 حزيران/يونيو، مثل عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية، للرد على اتهامات بارتكاب جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي وقع عام 2007 ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا. لقد حددت الدائرة التمهيدية الأولى عقد جلسة إقرار التهم لبندا وجربو بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

23 حزيران/يونيو – أدانت الناطقة باسم الممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن لدى الاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، الهجوم على بعثة قوة حفظ السلام في السودان والتي أسفر عنها سقوط ثلاثة قتلى من رواندا. وأضافت "*إننا نشجب (...) أي هجوم على بعثات حفظ السلام، إنها تعتبر من جرائم الحرب (...) إننا ندعو حكومة السودان أن تبذل كل الجهود لإلقاء القبض على مرتكبي هذه الهجمات الوحشية وتقديمهم إلى العدالة بدون تأخير*".

24 حزيران/يونيو – قالت الأمم المتحدة أن تدهور الوضع الأمني في دارفور، مع "*أعمال الخطف المتكررة للعاملين في المجال الإنساني وقتل أفراد قوات حفظ السلام ، فضلا عن عمليات خطف المركبات وقطع الطرق*،" يعوق على نحو خطير وصول المساعدات الإنسانية إجمالاً، وكما ورد، لقد وجهت الدعوة إلى السلطات السودانية لبذل "الجهود المركزة" لإلقاء القبض على الأشخاص الذين يقومون بالهجوم والخطف والسرقة ضد العاملين في المجال الإنساني ومحاكمتهم.

24 حزيران/يونيو - لقد ورد بأن وزير الخارجية السوداني علي كرتي، استدعى رؤساء البعثات الأوروبية في الخرطوم للاستعلام منهم عن عدم وجودهم في حفل 1 حزيران/يونيو لتهنئة الرئيس البشير على انتخابه.

24 حزيران/يونيو - شدد جبريل باسولي، رئيس الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على أنه يتعين على الحكومة السودانية تحسين الوضع الأمني وتسهيل عودة المهجرين واللاجئين وتسوية مسألة التعويضات في أقرب وقت ممكن.

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال واحدة بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُهم. وفي 15 حزيران/يونيو 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. وتم تحديد تاريخ 5 تموز/يوليه 2010 موعداً لبدء المحاكمة. في 27-28 نيسان/أبريل، عقدت دائرة المحاكمات جلسة سماع حول مقبولية القضية. في موازاة ذلك، يواصل مكتب المدعي العام في متابعة مزاعم الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005.

القضية: المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو

24 حزيران/يونيو - أصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة قرارها بشأن التحديات التي أثارها الدفاع المتعلقة بالمقبولية وإساءة استخدام الإجراءات. ورفضت الدائرة الابتدائية في قرارها تحديات الدفاع وقبلت حجج مكتب المدعي العام. وخلصت الدائرة الابتدائية إلى أن: "*الإجراءات الجنائية في جمهورية أفريقيا الوسطى قد استنفذت كل من مراحل الاستئناف المتاحة*".

1-5- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوماً يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان . وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم

ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أُخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيق في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيو 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها.

1-6- موضوعات متنوعة

28 حزيران/يونيو – وفقا للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة، راديكا كوماراسوامي، كانت هناك اختراقات كبيرة في الجهود المبذولة لمكافحة تجنيد الأطفال، وبعد قرار مجلس الأمن في العام الماضي حيث طُلب من الأمين العام تسمية وتخجيل الفاعلين من الدول وغير الدول الذين ينتهكون حقوق الأطفال أثناء الصراعات. وقالت كوماراسوامي أنه تم إحراز تقدم في جلب الطرفين للمشاركة في خطط عمل مع الأمم المتحدة، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن للأطراف الخروج من القائمة. وتشمل القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة 15 والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولى لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

1-2- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة المعنية جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

24 حزيران/يونيو - اختتم أعضاء في مجلس الأمن زيارة إلى أفغانستان استغرقت أربعة أيام، والتي "شجعت السلطات الأفغانية على بذل مزيد من الجهود من أجل الحفاظ على سيادة القانون وحقوق الإنسان، ولا سيما المرأة وحقوق الطفل".

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

23 حزيران/يونيو- ووفقا للمفوض السامي الوطني الكولومبي من اجل السلام وإعادة الاندماج، فرانك بيرل، اعترفت القوات شبه العسكرية المُسرحة بـ 22419 من الجرائم المنصوص عليها في قانون إجراءات العدالة والسلام. ويشمل هذا الرقم: 14977 جريمة قتل و1729 حالة اختفاء قسري و608 حالة قتل بوحشية و4693 حالة من حالات التهجير القسري و510 عمليات خطف.

3-2- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3,817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام مُلخص "من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005، ارتُكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. اجتمعت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام بوزير العدل الغيني العقيد لوهالمو، وبالقضاة الغينيين. قدمت السلطات الغينية التعاون الكامل مع المحكمة.

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

20-24 حزيران/يونيو – شارك رئيس التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، أمادي باء، في مؤتمر نظمته رابطة محاكم النقض العليا في البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، بحضور قضاة المحكمة العليا والنيابة العامة من مختلف أنحاء العالم.

24 حزيران/يونيو – مشروع "كفى" يسلط الضوء على تكثيف هجمات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أدت إلى وفاة المئات من المدنيين منذ شباط/فبراير 2008، والخطر بأن يكون جيش الرب للمقاومة قادرا على تجميع صفوفه في جمهورية أفريقيا الوسطى نظرا لعدم

وجود الأمن الداخلي والغياب النسبي للانتباه الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفقا للتقارير، كوني كان على وشك أن يُلقى القبض عليه من قبل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في العام الماضي، وكان من الممكن القبض عليه لو أن "أعضاء المجتمع الدولي قدموا المزيد من المساعدة الأكثر فعالية في شكل تبادل المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي الرئيسية لدعم العمليات العسكرية."

4- الفعاليات القادمة

- 12 تموز/يوليه – يُشارك المدعي العام في مناقشة الطلاب الدوليين في جامعة أمستردام.
- 14-16 تموز/يوليه – تُشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر دولي حول 'أفريقيا ومستقبل العدالة الجنائية الدولية' في جامعة ويتواترسراند، جوهانسبرغ.

- 19- 20 آب/أغسطس - يقوم المدعي العام بزيارة رسمية إلى غواتيمالا.
- 20 آب/أغسطس - تُشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر نقابة المحامين السنوي لمعهد الدراسات الأمنية وإتحاد تنمية الجنوب الأفريقي، لومبومباشي.
- 31 آب/أغسطس - 1 أيلول/سبتمبر - تُشارك نائبة المدعي العام في المؤتمر الرابع لحوارات القانون الإنساني الدولي، شوتوكا.
- 9 أيلول/سبتمبر – يقوم المدعي العام بإلقاء كلمة ختامية في المؤتمر الخامس عشر للجمعية الدولية للمدعين العامين، "عبر الحدود"، لاهاي.
- 21 أيلول/سبتمبر – تقوم نائبة المدعي العام بإلقاء كلمة في مؤتمر كونراد أدينور ستيفينغ "كل ما هو عادل، الاختصاص القضائي الدولي في أفريقيا"، برلين.
- 28 – 29 أيلول/سبتمبر – تُقدم نائبة المدعي العام عرضاً حول الاتجار بالبشر في الندوة الاقتصادية العالمية، اسطنبول.

* تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int